الأمم المتحدة S/2015/424

مجلس الأمن

Distr.: General
15 June 2015
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم بيانا صحفيا صادرا عن حكومة بوروندي فيما يتعلق بالتصريحات التي أدلى بها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد زيد رعد زيد الحسين، في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥، بشأن الحالة الراهنة في بوروندي (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ألبير شينجيرو
السفير
الممثل الدائم

170615 160615 15-09786 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

بيان أصدرته حكومة بوروندي تعقيبا على التصريحات التي أدلى بها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

تابعت حكومة بوروندي عن كثب التصريحات التي أدلى بها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد زيد رعد زيد الحسين، في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وتأتي تصريحاته التي تتسم بشدة تشاؤمها وتحيزها بشأن الحالة في بوروندي قبل أيام فقط من إجراء الانتخابات البلدية والتشريعية المقبلة.

ويدين المفوض السامي في تصريحاته سلوك ما يصفه بميليشيا إمبونيراكور الموالية للحكومة، وهي حركة الشباب بالحزب الحاكم، التي تشنُّ، حسب زعمه، أعمالا ''تتخذ طابعا عنيفا وخطيرا بشكل متزايد'' و ''من شأنها أن تؤدي إلى زعزعة الحالة الشديدة التوتر أصلا''. ويؤكد المفوض السامي أنه قد تلقى شهادات من لاجئين بوروندييين هربوا إلى بلدان مجاورة.

وتبدي الحكومة استغرابها لأن تصريحات المفوض السامي تأتي كل مرة قبل موعد الانتخابات. ولا بد من التذكير بأنه قد أدلى بتصريح مماثل ينتقد بشدة إمبونيراكور، في ختام زيارته إلى بوروندي خلال الفترة بين ١٣ و ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٥، قبل بضعة أيام فقط من موعد إجراء الانتخابات البلدية والتشريعية التي أرجئت حينها.

وتودُّ الحكومة أن يكون الجمهور على علم بأن مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي لم يتصل بها على الإطلاق لإبلاغها بتلك الأعمال التي تقوم بها حركة الشباب إمبونيراكور بغية إجراء تحقيق مشترك في هذه الادعاءات. ولا يذكر المفوض السامي كذلك أي حالة معينة قد تحقَّق منها بنفسه.

ومما يدعو كذلك للاستغراب أن تصريح المفوض السامي لا يشير إلى عودة بعض اللاجئين بأعداد كبيرة (أكثر من ٣٠ ٠٠٠ لاجئ حاليا) بمساعدة حكومة بوروندي، فضلا عن الكثيرين غيرهم الذين يرغبون في العودة إنما يواجهون ممانعة مرافق الاستقبال. وتجدر الإشارة إلى أن الموظفين الحكوميين الذين انتقلوا إلى كيغالي عقب انتشار الشائعات عادوا جميعهم تقريبا بكل هدوء واستأنفوا عملهم.

وتود حكومة بوروندي الإشارة إلى أن الأشخاص الذين لجأوا إلى البلدان المجاورة إنما فعلوا ذلك بسبب ما تعرَّضوا له من تلاعب وتحريض من جانب بعض الأفراد الذين ينتمون إلى نخبة سياسية معينة والمجتمع المدني الذي أعرب أصلا عن معارضته للنظام الانتخابي كوسيلة للوصول إلى السلطة السياسية. وبالتالي، فشهادتهم وحدها تفتقر إلى المصداقية بالنسبة إلى الحكومة، لا سيما وأنهم لم يطلعوا المفوض السامي على آثار تعرضهم لانتهاكات جسدية على يد عناصر إمبونيراكور المزعومين قبل أن يختاروا العيش في المنفى. وانتقالهم للعيش في الخارج إنما يعزى إلى تكهنات بشأن التطورات السياسية أكثر مما يعزى إلى أسباب أمنية. والدليل على ذلك أن الأشخاص الذين يعودون يجدون ممتلكاتهم وبيوتهم آمنة بفضل الجهات المتهمة بأنها قد اضطهدتهم.

وترى حكومة بوروندي أن تهديد السلام في بوروندي، إن وجد، فبسبب أولئك الذين يمارسون التحريض ويموِّلون المظاهرات العنيفة التي يحتجز فيها الناس الرافضون الانضمام إلى حركتهم كرهائن لأكثر من شهر، ويحرم الأطفال من حقهم في الذهاب إلى المدارس، وتزرع عبوات متفجرة في الأماكن العامة، ويتعرَّض الأشخاص المتهمون بانتسابهم إلى إمبونيراكور للتعذيب ثم القتل، مع تدمير ممتلكاتهم وإحراق منازلهم وسياراتهم، إلى جانب تدمير البنى التحتية العامة والخاصة وإحراقها، أي باختصار، كل ما يعتبر، في سياقات أخرى، بمثابة أعمال إرهابية. وبالتالي، من دواعي العجب أن يغفل المفوض السامي في تقريره وتصريحاته مثل هذه الأعمال الإجرامية مع أنها تجري في وضح النهار وتحظى بتغطية وسائل الإعلام الدولية. ولا بد من الإشارة إلى أنه لا وجود لعناصر من إمبونيراكور بين مرتكبي أعمال العنف هذه، وذلك على الرغم مما يتعرَّضون له من استفزازات كثيرة من جانب المتظاهرين.

وبناءً على ما سبق، تستنكر حكومة بوروندي وتدين بشدة هذا الموقف الصادر عن موظف دولي رفيع المستوى، الذي من شأنه فقط أن يقوِّض بقدر أكبر العملية الانتخابية المهدَّدة أصلا من جانب شركاء سياسيين يسعون إلى عرقلة إجراء الانتخابات في محاولة لزرع بذور الفوضى من أجل خدمة مآربهم السياسية.

بوجومبورا، ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٥
الأمين العام للحكومة والمتحدث باسمها
فيليب نزوبوناريبا